بيان للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين
بخصوص لقاء أمينها العام بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي
يوم 28 ديسمبر 2015م

في إطار المشاورات التي باشرها معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ الدكتور الطاهر حجار مع مختلف الشركاء الاجتماعيين، التقى السيد الأمين العام للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين الدكتور مسعود عمارنة رفقة ممثل النقابة الوطنية للأساتذة الاستشفائيين الجامعيين والأمين العام للنقابة الوطنية للباحثين الدائمين والأمين العام للنقابة الوطنية لمستخدمي الإدارة العمومية بمعاليه رفقة إطارات الوزارة يوم 28 ديسمبر 2015م ترسيخا لتقاليد الحوار والمنهجية التشاركية، ولأجل تدارس جملة من القضايا والمواضيع محل اهتمام وانشغال الأساتذة والأسرة الجامعية، وقد انتهى الاجتماع إلى التوافق على جملة من التصورات فيما يخص عديد المواضيع كان حاصلها فيما يخص الأساتذة الباحثين كالآتي:

أولا/ المسار المهني للأستاذ الباحث

ذكّر الأمين العام للنقابة الوطنية بأن موضوع المسار المهني غاية في الأهمية خاصة بالنسبة إلى إعادة النظر في القانون الأساسي للأستاذ الباحث، ولذلك فإن نقابته توليه كل العناية والمتابعة وترى بأن حساسية وأهمية هذا الموضوع يتطلب إعطاءه العناية التي يستحق من خلال القيام بعمل مركز قائم على تأمل عميق وغير متسرع تكون نتائجه في الأخير في صالح الأستاذ والجامعة الجزائرية، بهذا الصدد، وجّه السيد الوزير تعليماته لمسؤولي المصالح المختصة بضرورة فتح هذا الملف

مرة أخرى في أقرب الآجال من خلال بعث عمل اللجنة المشتركة الخاصة بالمسار المهني لإخراجه على الوجه الأكمل وبطريقة تتوافق عليها كافة الأطراف المعنية.

وفي انتظار استئناف هذه اللجنة لعملها واستكماله، ذكّرت النقابة الوطنية بالطابع ألاستعجالي والحسّاس لبعض العناصر في هذا الملف والتي تحظى بالأولوية في اهتمامات الأساتذة وخاصة في ما يتعلق بموضوعي مراجعة إجراءات مناقشة الدكتوراه والتأهيل الجامعي التي تتسم بالكثير من التعقيدات وتضع جملة من العراقيل في وجه الأساتذة المعنيين الذين يعتبرون هذا الأمر هاجسا حقيقيا يؤرقهم ينبغي إيجاد الحلول المناسبة والعاجلة له وهو الأمر المتفق عليه خلال اجتماع 10 سبتمبر 2015

وقد تجاوب السيد الوزير ايجابيا مع مطالب ومقترحات النقابة في هذا الشأن معبّرا عن قناعته الراسخة بضرورة الذهاب سريعا نحو تبسيط الإجراءات المعمول بها ورفع كل العراقيل والمعوقات الموجودة في صيغة العمل الحالية، وقد أشار السيد الوزير إلى جملة من الإجراءات التي ستتخذ في هذا الشأن استجابة لتطلعات الأساتذة قبل انتهاء لجنة المسار المهني من أشغالها، أهمها:

1- إلغاء شرط إلزامية نشر المقال (أي رفعه كشرط إقصائي) لمناقشة الدكتوراه واجتياز شهادة التأهيل الجامعي، واعتباره معيارا تفضيليا يحتسب من ضمن معايير أخرى في تقييم الطالب الباحث عند مناقشة رسالة الدكتوراه والتأهيل الجامعي؛

2- تسهيل وتخفيف الإجراءات الأخرى المعمول بها حاليا في عملية التأهيل الجامعي (الآجال المطلوبة لإيداع الملف وفتح دورات الاجتياز على مدار السنة).

وقد أكّد السيد الوزير على أنه سيتم الإعلان عن هذه الإجراءات الجديدة في أجل أقصاه بداية شهر فيفري 2016م.

ثانيا/ ملف السّـكن

طرح السيد الأمين العام للنقابة انشغال الأساتذة الدائم بخصوص موضوع الحصول على مسكن يحفظ كرامتهم ويؤمِّن لهم الاستقرار المهني والسكينة الاجتماعية وظروف المعيشة الطيبة المساعدة على البذل أكثر.

وكان من بين ما طرح في هذا الملف ما يلي:

1- جدّدت النقابة الوطنية مطلبها بمضاعفة الجهود لأجل استكمال انجاز ما تبقى من سكنات الأساتذة في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية في أقرب الآجال الممكنة خاصة وأنه لم يتبق منها سوى 3500 سكن والتي تمّ توزيع 7000 سكن أي ما يعادل **تقريبا 70%** منها ;وذلك على النحو الآتي: 3285 سكن (أي 33%) تمّ الانتهاء من إنجازها وتوزيعها من قبل لجان السكن و3555 سكنا قيد الإنجاز منها 2000 سكنا تجاوزت نسبة انجازها 40% وهي في طور التخصيص الأولي كما تمّ تخصيص 1794 سكن على مستوى 21 ولاية على سبيل التعويض في إطار الاتفاق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة السكن والعمران والمدينة،

وقد أكّد السيد الوزير حرصه شخصيا على متابعة هذا الملف من خلال اتصاله بالسادة الولاة المعنيين وإعطائه توجيهات للسادة مسؤولي المؤسسات الجامعية لإيلاء العناية اللازمة لهذا الموضوع مع تحميلهم مسؤولية المتابعة الجادة والمستمرة لإتمام ما تبقى من هذا المشروع والمقدرة ب 3500 سكن فقط أي ما **يعادل 30%** معلنا أن معظم هذه السكنات المتبقية هي في طور الدراسات التقنية وستنطلق الأشغال فيها قريبا مثل الجزائر العاصمة التي سيشرع بها في انجاز 650 سكن وذلك بعد حل مشكل الأوعية العقارية كما أنه سيواصل في مسعى إعارة السكنات الاجتماعية،

2- أشار السيد الوزير إلى ضرورة تحسيس الزملاء الأساتذة بأهمية الالتفات إلى الصّيغ الأخرى المتاحة للحصول على سكن، بما في ذلك صيغة التعاونيات العقارية وخاصة في الولايات التي تتيح فرصا حقيقية في هذا الشأن،

3- وبخصوص اقتراح النقابة والذي طرح للنقاش في اجتماع اللجنة المشتركة للسكن المنعقد في 19 سبتمبر 2015 والقاضي بمنح الأساتذة منحة الكراء، أشار الوزير إلى سعيه مع الجهات المعنية لتحقيق هذا الطلب.

4- كما جدّد الأمين العام للنقابة خلال هذا الاجتماع مطلب استفادة الأساتذة من القرض الميسّر (سبعمائة مليون ـ 700 مليون سنتيم) المنصوص عليه في القرار رقم 27 المؤرخ في 31 مارس 2011م المحدّد لكيفيات وشروط منح وسداد قرض من الخزينة العمومية للموظفين لشراء أو بناء أو توسيع مسكن، حيث تعهد السيد الوزير بالعمل على تجسيد هذا القرار بالنسبة للأساتذة بالتنسيق مع الجهات المعنية (في مقدمتها المركزية النقابية) في أقرب الآجال الممكنة؛

5- تمّت مناقشة وبشكل إيجابي تخصيص سكنات في إطار كل من الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره والمؤسسة الوطنية للترقية العقارية لفائدة الأساتذة الجامعيين والاستفادة من إجراءات خاصة في معالجة ملفاتهم،

ثالثا/ برامج التكوين بالخارج لتحسين المستوى

ثمّن الأمين العام للنقابة عاليا قرار السيد الوزير رقم 327 المؤرخ في 09 جويلية 2015م المعدّل للقرار رقم 2010 المؤرخ في 29 ديسمبر 2014م الذي يحدّد معايير الانتقاء للقبول في البرنامج الوطني لتكوين المكونين والأساتذة وتحسين المستوى في الخارج، والمتضمن إلغاء شرط تقديم رسالة استقبال للحصول على تربص قصير المدى لتحسين المستوى بالخارج، وفي سياق متّصل طمأن السيد الوزير الحاضرين بالاجتماع ذاته بأنه وعلى غرار السنوات الماضية، لم يطرأ أي تغيير خلال السنة المالية الحالية 2016 على البرنامج الوطني لتكوين المكونين والأساتذة وتحسين المستوى في الخارج، حيث بادرت الوزارة بإصدار قرار تحت رقم 1266 **مؤرخا في 23 ديسمبر** 2015 يحدد معايير الانتقاء والقبول من أجل أن يستعد الأساتذة والطلبة والمستخدمون المعنيون لإعداد ملفاتهم وتقديمها إلى الهيئات العلمية والإدارية للاستفادة من هذا النمط من التكوين وذلك على غرار السنوات الماضية. كما أنه لم يطرأ أي تغيير على برنامج العطل العلمية الذي مدته اثنا عشر (12) شهرا والموجّه لفائدة الأساتذة من مصفّ الأستاذية (أساتذة التعليم العالي، مدراء البحث، الأساتذة المحاضرين قسم " أ " حيث ستستفيد مختلف الفئات من ذلك على غرار السنوات الماضية. والدليل على ذلك أن نسبة المستفيدين من العطلة العلمية للسنة المقبلة 2016/2017 لم تتغير وتم الاحتفاظ بها على غرار السنة الحالية مثلما جاء في القرار الوزاري الأخير رقم 1267 **المؤرخ في 23 ديسمبر** 2015.

وفي هذا الشأن جدد الأمين العام للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين شكره لمعالي الوزير على حرصه الشديد والشخصي على الحفاظ على المكتسبات وترقيتها وتحسينها من أجل رفع مستوى التكوين العلمي والبيداغوجي في الجامعة الجزائرية.

رابعا/ إصلاح الهيئات العلمية:

بالنظر إلى جملة العراقيل والمشاكل التي يعاني منها الكثير من الأساتذة جراء ممارسات تعسفية وغير مقبولة في بعض المؤسسات الجامعية، اقترحت النقابة الوطنية إعادة النظر في هيكلة وعمل وإجراءات سير هذه الهيئات **(اللجان والمجالس العلمية على مستوى الأقسام والكليات)** وكذلك اعتماد وتقنين آليات تحمي حقوق ومصالح الأساتذة وتمنع عنهم التعرض للممارسات التعسفية أحيانا، وقد وعد السيد الوزير بالنظر في هذا الموضوع في اقرب الآجال داعيا النقابة إلى مساعدته في التصدي لهذه الممارسات المشينة في بعض مؤسساتنا الجامعية.

الجزائر في: 31 ديسمبر 2015م

الأمين العام للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين

د. مسعود عمارنة